

قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٠

بربط موازنة هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز

للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٦٩٢٦٠٠٠ جنية (فقط وقدره ستة عشر مليونا وتسعمائة وستة وعشرون ألف جنية) وذلك وفقا لما يلي :

أولا - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٦١٦٧٠٠٠ جنية (فقط وقدره ستة عشر مليونا ومائة وسبعة وستون ألف جنية لا غير) موزعة على البابين الآتيين :

الباب الأول : الأجور بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ جنية .

الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٤٩٦٧٠٠٠ جنية منه مبلغ ١٣٠١٥٠٠٠٠ جنية فائض الحكومة .

ثانيا - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٧٥٩٠٠٠ جنية (فقط وقدره سبعمائة وتسعة وخمسون ألف جنية) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية ٤٢٥٠٠٠ جنية .

الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية ٣٣٤٠٠٠ جنية .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٦١٦٧٠٠٠ جنية (فقط ستة عشر مليونا ومائة وسبعة وستون ألف جنية) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٧٥٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وتسعة وخمسون ألف جنيه) بالباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة .

الباب الثالث : قروض وتسهيلات ائتمانية ٤٢٥٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة ٣٣٤٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

بالنسبة لمراكز التدريب والمعاهد يكون الصرف في حدود الإيرادات المدرجة والتي يتم تحصيلها طبقا للقرارات المنظمة لذلك ، ويجوز خلال العام بموافقة وزارة المالية زيادة الإيرادات بما يرد أو ينحصر لتلك المراكز والمعاهد من موارد وتعديل استخداماتها تبعا لذلك دون ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الرابعة)

لا يجوز استخدام الوفورات في اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومي في غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الخامسة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات ، يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة وإعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر ، وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٠ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

القيمة بالطنية «

للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

الموازنة الجارية والرأسمالية لخدمة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز

القيمة بالطنية «		للسنة المالية ١٩٩١/٩٠		الموازنة الجارية والرأسمالية لخدمة القطاع العام للمضارب وتسويق الأرز	
ربط	مشروع	الإيرادات	ربط	مشروع	الاستخدامات
١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠		١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠	
جبهه	جبهه	١- الإيرادات الجارية	جبهه	جبهه	١- الاستخدامات الجارية
١٣٢٤٣٠٠٠٠	١٦١٦٧٠٠٠٠	باب ٢- الإيرادات الجارية والنحويلات الجارية...	١٠٥٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	باب (١) الأحمور
١٣٢٤٣٠٠٠٠	١٦١٦٧٠٠٠٠	جنازة ١- الإيرادات الجارية	١٢١٩٣٠٠٠٠	١٤٩٦٧٠٠٠٠	باب (٢) النفقات الجارية والتحويلات الجارية
٣٢٠٠٠٠٠٠	٤٢٥٠٠٠٠٠	ب- الإيرادات الرأسمالية	١٣٢٤٣٠٠٠٠	١٦١٦٧٠٠٠٠	جنازة ١- الاستخدامات الجارية
-	٤٢٥٠٠٠٠٠	باب ٣- إيرادات وأساليب متنوعة	٢٧٥٠٠٠٠٠	٤٢٥٠٠٠٠٠	ب- الاستخدامات الرأسمالية
٣٢٠٠٠٠٠٠	٤٢٥٠٠٠٠٠	باب ٤- قروض ونسيبيلات أجنبية	٤٥٠٠٠٠٠	٣٣٤٠٠٠٠٠	باب (٣) استخدامات استثمارية
٣٢٠٠٠٠٠٠	٧٥٩٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٣٢٠٠٠٠٠٠	٧٥٩٠٠٠٠٠	باب (٤) تحويلات رأسمالية
١٣٥٦٣٠٠٠٠	١٦٩٢٦٠٠٠٠	جملة الإيرادات	١٣٥٦٣٠٠٠٠	١٦٩٢٦٠٠٠٠	جملة الاستخدامات